ان القسم الثاني من المبتدا يخل بالاخرم الى انه مسند اليه لان قولك اقايم زيد في قوة ان صاحب
القيام هو زيد ولا يتصور ذلك في الفعل وما هو بمعناه ولهذا جعل بعضهم عامل الرفع في المبتدا
مطلقا كونه مسندا اليه قوله لان المبني على الانشاء فيه ان المعنى لو كان على الانشاء وهو الحق
لم يكن على صيغة الماضي على الحقيقة اذ ليس المعنى على المضي فالظاهر في وجه بناء اسماء الافعال
ما قاله الشيخ الرضي وهو انما بنيت لكونها اسماء لما اصله البناء وهو مطلق الفعل سواء
بقي على ذلك الاصل كالماضي والامر او خرج عنه كالمضارع فعلى هذا لا حاجة الى العذر المذكور
قوله مثل رويد زيدا في الاصل تصغير ارواد مصدر ارود اي رفق تصغير الترخيم اي رفق
رفقا وان كان صغيرا قليلا ويحتمل ان يكون تصغير رود بضم الراء وسكون الواو بمعنى الرفق
عدي الى مفعول به مصدرا او اسم فعل يتضمن الامهال وجعله بمعناه ونحو رويدك زيدا يحتمل
ان يكون اسم فعل والكاف حرف خطاب وان يكون مصدرا مضافا الى الفاعل قوله مثالا لما هو بمعنى الامر
وهو متعد مستعمل فيما نقل عنه نحو رويد زيدا اي ارواده كان المثال الثاني مع انه بمعنى الماضي لازم
وغير مستعمل فيما نقل عنه ففي هذين المثالين اشارة الى اقسامها قوله بفتح التاء قال الشيخ الرضي
فتحت التاء نظرا الى اصله حين كان مفعولا مطلقا بمعنى الفعل او كسرت للساكنين وضمت للتنبيه
بقوة الحركة على قوة معنى البعد اذ معناه ما ابعده فكان القياس على تقدير ان اصله هيهية كزلزلة
ان لا يوقف عليها الا بالهاء لكن يوقف عليها في الاكثر تنبيها على التحاقها بالافعال فكان تاءها تاء قامت
وقال بعض النحاة ان مفتوحة التاء مفردة كقوقاة والوقف على الهاء واما مكسورة التاء فجمع مفتوحة التاء
مفردة كمسلمات والوقف عليها بالتاء والمضمومة التاء يحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف بالهاء والتاء
قوله وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وان اللام تدخل على بعضها وان التنوين يلحق بعضها وهي
تنوين التمكن عند بعضهم جرد عن التمكن وجعل دليلا على كونه موصولا بما بعده كان حذفه دليل
على الوقف عليه وذلك تنوين التنكير عند الجمهور وليس لتنكير الفعل لانه غير صالح لذلك بل التنكير
راجع الى المصدر الذي ذلك الاسم قبل صيرورته اسم فعل كان بمعناه وهو دليل على ان الحقيقة
كان معرفا بمعنى صه بلا تنوين اسكت السكوت المعهود المعين وتعيين المصدر بتعيين متعلقه
اي المسكوت عنه فحاصله افعل السكوت عن هذا الحديث فجاز ان لا يسكت المخاطب عن غير
هذا الحديث ومعنى صه بالتنوين اسكت سكوتا ما قوله ان العربي القح قال قدس سره في الحاشية
القح الخالص قوله بحسب الوضع وان كان طاريا قوله مثل الضارب امس لو قال بدل امس في الماضي
لكان اظهر قوله المشتق من الثلاثي يعني ان قوله من الثلاثي صفة للامر ولا يخفى ان تقدير المشتق الصفي
من تقدير الكاين قوله اي قياسي اي ذو قياس قوله على انه لم يات اي على ان اسم الفعل من الرباعي
بمعنى الامر لم يات الا نادرا وهو كلمتان قرقار اي صوتي من التصويت وعرعار اي تلاعبوا بالعرعرة
وهي لعبة الصبيان قال المبرد قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية صوت الصبيان وفيه ان الحكاية

لا تغير

لا تغير فلو كان صوتين لقيل قار قار وعار عار كغاق غاق قوله حال كونه مصدرا صاحبها ضمير
قوله مبني قوله معرفة اي علم جنس كسحاب وقوله كفجار صفة اخرى لمصدرا ويجوز ان يكون خبر مبتداء
محذوف اي هو كالفجار والجملة معترضة قوله قال الشيخ الرضي وقال ايضا ان من كان مذهبه ان
جميع اوزان فعال امرا او صفة او مصدرا او علما مؤنثة فاذا سمي بها مذكر وجب عدم انصرافها ويجوز
عند النحاة جعلها منصرفة وهذا منهم دليل على ترددهم في كونها مؤنثة قوله صفة لمؤنث نحو
في المذكر وجميعها تستعمل من دون موصوف وتستعمل الا لازمة للنداء سماعا نحو يا فساق واماغير
لازمة له وهي على ضربين احدهما ما صار بالغلبة علما جنسيا كما في اسامة وهو الاكثر وذلك حياذ للمنية
وهو في الاصل لكل ما يحيذ اي يجذب ثم اختصت بالغلبة لجنس المنايا والضرب الثاني ما بقي على
وصفيتها نحو قطاط اي قاطع كافيه قوله واما عدل لانما اعتبر ذلك لان الزنة غير كافية والا لزم بناء
سلام وكلام لكن فيه ان لا دليل على العدل وثبوت الفاسقية والفجور لا يدل على كون فجار وفساق
معدولين عنهما لجواز ان يكونا مترادفين لهما وان ادعى ان العدل مقدر لاضطرار وجودها مبنيين
كما في منع الصرف قلنا لا دليل على كون نزال معدولا عن انزل وما استدلوا به عليه في غاية الضعف
فالاولى ان يقال ما قاله الشيخ الرضي وهو ان قسم المصادر والصفات بني لمشابهته لفعال الامر زنة في المبالغة
اذ في الكل مبالغة قوله علما للاعيان حال من مفهوم قوله مبني في الحجاز معرب في تميم اي اختلف فيه حال
كونه علما للاعيان وانما قلنا ذلك لانه ان تعلق بكل من قوله مبني ومعرب لزم توارد العاملين
على معمول واحد وان تعلق باحدهما لزم خلو الاخر عن التعلق بهذا الحال اللهم الا ان يقدر
للاخر كما في باب التنازع قوله لمشابهته لفعال بمعنى الامر فيه ما ذكر في اخته ولا يجري فيه ما يجري فيهما
فالوجه فيه ان هذا القسم اما علم مرتجل او منقول عن المعنى الوصفي فان كان منقولا راعوا معناه الاصلي
وكان فيه المبالغة وان كان مرتجلا حملوه على المنقول لانه اكثر من غيره قوله ودوجه الاكثرين الى اخره
وان وجه البناء في ذي الراء قصدا للامالة اذ هي امر مستحسن والمصحح للامالة كسر الراء وهي لا يحصل
الا بتقدير البناء لانه اذا اعرب منع الصرف فلم تكسر هذا اخر ما وجدناه من حاشية مولانا عبد الغفور
رحمه الله تعالى على شرح كافية ابن الحاجب للعلامة الجامي والحمد لله اولا واخرا وباطنا وظاهرا
حمدا طيبا طاهرا ملء السموات والارض وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله واصحابه
وسلم صلاة وسلاما دايمين الى يوم الجزاء والعرض وكان الفراغ من كتابتها
يوم الجمعة المبارك سادس عشر من شهر ذي القعدة من شهور
تسع واربعين والف من الهجرة النبوية على صاحبها
الف الف صلاة والف الف تحية كتبها الفقير
ولمن شاء الله طالب بعده محي بن عوض
عاملا الله بمحض فضله واحسانه امين

Copyright © King Saud University